بعد حقبة استعمارية دامت أكثر من 132 عاما

الجزائر تحتفل بالذكرى الـ(59) لانطلاق ثورتها المجيدة

تقرير / قاسم الشاوش

تحتفل جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية الشقيقة اليوم الجمعة بالذكرى الـ59 لانطلاق الثورة المجيدة ،ثورة أول نوفمبر 1954م ،ضد الاستعمار الفرنسي الذي احتل البلاد لأكثر من 132 عاما والتي قدمت مليون ونصف مليون شهيد ووصفها المؤرخون بأنها واحدة من أعظم الثورات التي شهدها العالم .حيث يأتي الاحتفال بهذه الذكرى الذي دفع فيها الجزائريون أرواحهم ودماءهم فداءً للحرية والكرامة وهي تشهد فيه حراكا سياسيا وجدلا حول مستقبل الرئاسة بعد مرض الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الذي استطاع اخراج البلاد من اتون حرب أهلية استمرت 12 عاما من (26ديسمبر 1991 م ـــ8 فبراير 2002م) خلفت مئات الآلاف من الضحايا كما أنه نجح في تجنيب الجزائر من آثار رياح الربيع العربي الذي اجتاح عدة دول منها دولتان مجاورتان هي ليبيا وتونس من خلال قيامه بعدة اصلاحات داخلية دستورية واقتصادية ..

وحظيت هذه الثورة العظيمة بدعم عربي واسلامي كبيروتوجت بتحقيق مطلب الحرية ونيل الاستقلال في الخامس يوليو 1962م ..

وبدأت الجزائر بعدها مرحلة البناء والتشييد والقضاء على الآثار الاستعمار الفرنسي بدءا بجمع رفات الشهداء وإعادة دفنهم في مقابر ومعالجة معطوبي الحرب واطلاق برامج التربية والتعليم والقضاء على نسبة الأمية والصحة وإعادة الأراضي الفلاحية إلى الجزائريين بعدما استعمرها الفرنسيون..

تقدم كبير

وحققت الجزائر خلال فترة قصيرة تقدما كبيرا على كل هذه الاصعدة وباتت قوة هامة في الاقتصاد الدولي مستغلة واردات النفط وانخفضت نسبة الأمية إلى أقل من 20% وبلغ عدد الطلاب ثمانية ملايين طالب وأكثر من مليون طالب جامعي يدرسون في 96 جامعة..

كما نجحت الجزائر في القضاء على ما يعرف بأمراض الفقر وخاضت الجزائر معركة التحديث حيث حققت سنة 2011م الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الفلاحية وقلصت وارداتها من الغذاء والأدوية إلى اقل من 50% من احتياجاتها..

ومنذ الاستقلال عززت الجزائر علاقاتها بالدول العربية وتبوأت على الصعيد الدولي مكانة هامة في المحافل الدولية ولعبت دورا بارز في مختلف القضايا العربية والإسلامية والأفريقية والدولية..

وعلى الصعيد السياسي نجحت الجزائر في تحقق الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات الدولة برغم بعض الفترات الصعبة التي مرت بها خاصة في مرحلة التسعينات عندما اندلعت أزمة أمنية عنيفة عصفت بالجزائر لأكثر من عشر سنوات.

واسترجعت الجزائر منذ اعتلاء الرئيس عبدالعزيز بوتفيلقة سدة الحكم الاستقرار والسلم بفضل سياسية الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي انتهجها منذ عام 1999م والتي نجحت في إعادة السلم والاستقرار إلى كل ربوع البلاد.

العلاقات الجزائرية - اليمنية

شهدت العلاقات اليمنية الجزائرية الضاربة في جذور التاريخ ولا تزال نموا مضطرداً في شتى المجالات بفضل توجيهات قيادتي البلدين, وتوجت علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين انعقاد لقاءات عدة للجنة المشتركة الجزائرية – اليمنية بهدف تعزيز التعاون بين البلدين وإعطائه دفعاً قوياً ليواكب التعاون السياسي المتميز..

بداية الاندلاع

كانت بداية الثورة بمشاركة 1200 مجاهد على المستوى الوطني بحوزتهم 400 قطعة سلاح وبضعة قنابل تقليدية فقط. وكانت الهجمات تستهدف مراكز الدرك والثكنات العسكرية ومخازن الأسلحة ومصالح استراتيجية أخرى، بالإضافة إلى الممتلكات التي استحوذ عليها الكولون..

شملت هجومات المجاهدين عدة مناطق من الوطن ، وقد استهدفت عدة مدن وقرى عبر المناطق الخمس : باتنة، أريس، خنشلة وبسكرة في المنطقة الأولى، قسنطينة وسمندو بالمنطقة الثانية ، العزازقة وتيغزيرت وبرج منايل وذراع الميزان بالمنطقة الثالثة. أما في المنطقة الرابعة فقد مست كلا من الجزائر وبوفاريك والبليدة ، بينما كانت سيدي علي و زهانة ووهران على موعد مع اندلاع الثورة في المنطقة الخامسة (خريطة التقسيم السياسي والعسكري للثورة 1954 1956-م)

وباعتراف السلطات الاستعمارية ، فإن حصيلة العمليات المسلحة ضد المصالح الفرنسية عبر كل مناطق الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954 ، قد بلغت ثلاثين عملية خلفت مقتل 10 أوروبيين وعملاء وجرح 23 منهم وخسائر مادية تقدر بالمئات من الملايين من الفرنكات الفرنسية. أما الثورة فقد فقدت في مرحلتها الأولى خيرة أبنائها الذين سقطوا في ميدان الشرف ، من أمثال بن عبدالمالك رمضان وقرين بلقاسم وباجي مختار وديدوش مراد و غيرهم.

بيان أول نوفمبر 1954م

وقد سبق العمل المسلح الإعلان عن ميلاد "جبهة التحرير الوطني "التي أصدرت أول تصريح رسمي لها يعرف بـ "بيان أول نوفمبر ".وقد وجهت هذا النداء إلى الشعب الجزائري مساء 31 أكتوبر 1954م ووزعته صباح أول نوفمبر، حددت فيه الثورة مبادئها ووسائلها ، ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري .وضحت الجبهة في البيان الشروط السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف ؛كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري والتي دفعت به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه القومية الوطنية، مبرزة الأبعاد السياسية والتاريخية والحضارية لهذا القرار التاريخي.يعتبر بيان أول نوفمبر 1954م بمثابة دستور الثورة ومرجعها الأوّل الذي اهتدى به قادة ثورة التحرير وسارت على دربه الأجيال...

وتزامنا مع هذه الذكرى الغالية على قلوب الجزائريين ،أصدر قصر الإليزيه بيانا رسميا وقعه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، لأول مرة، يتضمن اعترافا صريحا ببشاعة القمع البوليسي الفرنسي للمتظاهرين الجزائريين الذين خرجوا للمطالبة برفع حظر التجوال المسلط عليهم عنصريا في باريس، ويعد هذا البيان خطوة لاقت ترحيبا في الجزائر لكنها اعتبرت "غير كافية..

وقال فرانسوا هولاند بشأن تلك الأحداث:"الجمهورية تقرّ بوعي بهذه الوقائع، بعد 51 عامًا على هذه المأساة، أوجه تحية إلى ذكرى الضحايا..

ومن جهة أخرى تحاشى الرئيس الفرنسي التطرّق لملف الذاكرة الشائك في برقيته، واكتفى بالحديث عن ارتياحه "للحيوية المتجددة لعلاقاتنا التي تنعكس من خلال المجالات المتعددة التي يتعاون فيها بلدينا"

وتسعى باريس من خلال الزيارة المرتقبة لهولاند إلى الجزائر، لإعادة بعث العلاقات بين البلدين بعد فترة جمود خلال ولاية نيكولا ساركوزي..

فرنسا تدعو لحل الأزمة التونسية

باريس/ اف ب

دعت فرنسا أمس القوى السياسية التونسية إلى ايجاد تسوية للخروج من الازمة السياسية التي تواجهها البلاد منذ اشهر، وذلك غداة محاولتي اعتداء استهدفتا للمرة الاولى المناطق السياحية في البلاد.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية رومان نادال "على اثر الاعتداء الذي اجهض في سوسة والاعتداء الذي احبط في المنستير: تذكر باريس بإدانتها الارهاب بكل اشكاله. نتابع عن كثب الوضع الأمني في تونس".

وأضاف المتحدث: "في الوضع الراهن، من الضروري جدا أن تتحلى كل القوى السياسية التونسية بروح المسؤولية للتوصل إلى تسوية للخروج من الازمة"، مشيرا إلى تضامن فرنسا مع السلطات والشعب التونسيين.

وقد احبط أمس الاول اعتداءان استهدفا للمرة الاولى الساحل الشرقي السياحي لتونس، في سوسة حيث فجر انتحاري نفسه على شاطىء وفي المنستير حيث احبط اعتداء استهدف ضريح اول رئيس لتونس الحبيب بورقيبة. وتقول السلطات أن انصار الشريعة هم الذين نفذوا الاعتداءين اللذين لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عنهما. وانصار الشريعة هم مجموعة سلفية جهادية تصنف "منظمة إرهابية" في تونس.

ورأت الرئاسة التونسية انها محاولة لـ"نسف" العملية الانتقالية الديموقراطية. وقد بدأ "حوار وطني" الاسبوع الماضي بين الإسلاميين في الحكم والمعارضة لاخراج البلاد من ازمة عميقة زادت من حدتها عمليتا اغتيال اثنين من المعارضين السياسيين في اقل من سنة.

ويهدف هذا "الحوار الوطني" إلى تشكيل حكومة من المستقلين ووضع اللمسات الاخيرة على الدستور الذي لم يقر بعد سنتين على اول انتخابات حرة في البلاد وتحديد موعد للانتخابات العامة.

الإرهاب يستهدف قلب الصين

بكين/ أف ب

دعت الصحافة الرسمية الصينية أمس إلى تشكيل "جبهة موحدة ضد الارهاب" بعد الاعتداء الذي قالت السلطات أن متطرفين من منطقة شينجيانغ نفذوه في ساحة تيان انمين في بكين.

وأكدت صحيفة تشاينا ديلي في افتتاحيتها أن "الارهاب يحاول ضرب قلب الامة في الصميم" وان منفذي الاعتداء سيظلون في التاريخ "قتلة وليس ابطال".

واعلنت الشرطة الاثنين أن ثلاثة من الاويغور نفذوا عملية انتحارية بسيارة محملة بالنزين في مدخل المدينة المحرمة، ما ادى إلى سقوط قتيلين واربعين جريحا.

وافادت صحيفة غلوبال تايمز ايضا في افتتاحيتها أن "إرهابيي شينجيانغ يوسعون نطاق نشاطاتهم" وان "تصميمنا يجب أن يكون اكثر عزما منهم".

وحذرت الصحيفة من أن مكافحة الارهاب لن تكون بالهينة وانها ستطال حياة سكان منطقة شينجيانغ الشاسعة في اقصى غرب البلاد، المتمردة على وصاية بكين.

وأكدت غلوبال تايمز أن "الإرهابيين العنيفين هم اعداء الصين برمتها، وان سكان شينجيانغ، وخصوصا الاويغور سيكونون اول ضحاياهم".

ودعت الصحيفة سكان شينجيانغ إلى "التعاون مع شركائهم في قلب الأراضي الوطنية" لانها "الطريقة الوحيدة للقضاء على قوات الارهاب".

وشهدت ساحة تيان انمين الاستراتيجية في قلب بكين "هجمة إرهابية عنيفة مدبرة بعناية ومنظمة ومتعمدة" وفق ما افاد مكتب الأمن العام في العاصمة.

واعلنت الشرطة الصينية انها اعتقلت خمسة مشتبه فيهم بعد "الهجوم الإرهابي".

وقالت غلوبال تايمز أن كل المشتبه في ضلوعهم في الاعتداء من الاويغور.

انتخابات تشريعية بموريتانيا والمعارضة تلوح بمقاطعتها

نواكشوط/وكالات

يتوقع أن تقاطع كافة قوى المعارضة السياسية المسماة "ديموقراطية" الانتخابات التشريعية والبلدية المرتقبة في نوفمبر في موريتانيا، باستثناء إسلاميي حزب تواصل الذين يرون في ذلك وسيلة لمحاربة "دكتاتورية" الحكم.

والناخبون المقدر عددهم بـ1.2 مليون مدعوون للتوجه إلى صناديق الاقتراع للادلاء باصواتهم في هذه الانتخابات. علما بان اخر انتخابات تشريعية وبلدية اجريت في 2006 قبل سنتين من الانقلاب العسكري الذي قام به محمد ولد عبدالعزيز الجنرال السابق الذي انتخب في نهاية المطاف رئيسا في 2009 في ظروف احتجت عليها المعارضة.

ولدى اقفال باب تسجيل اللوائح تسجل اكثر من 1100 مرشح لخوض الانتخابات البلدية التي ستجدد إدارة 218 بلدية. اما للانتخابات التشريعية فقد تسجل 440 مرشحا فقط للتنافس على 146 مقعدا، لكن عددهم النهائي سيتقرر وسيصادق عليه بحلول الاسبوع القادم بحسب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

والاتحاد من اجل الجمهورية الحزب الحاكم هو الوحيد الذي قدم لوائحه وسجل مرشحيه في كل الدوائر، يليه بالترتيب التنازلي من حيث عدد اللوائح والمرشحين حزب التجمع الوطني للاصلاح والتنمية "تواصل" الإسلامي، ثم التحالف الشعبي التقدمي بزعامة رئيس الجمعية الوطنية مسعود ولد بلخير.

وحزب تواصل هو الوحيد بين احزاب المعارضة الاحد عشر المسماة "ديموقراطية" والمنضوية تحت لواء "منسقية المعارضة الديمقراطية، الذي سيشارك في الانتخابات، لانه يعتبرها "شكلا من الصراع ضد دكتاتورية" نظام الرئيس محمد ولد عبدالعزيز.

وقررت قيادة تواصل المشاركة غداة فشل المفاوضات مطلع اكتوبر بين منسقية المعارضة الديمقراطية والنظام.

اما بقية قوى المعارضة فقد رفضت مجمل اقتراحات السلطة حول تأجيل الانتخابات لمدة اسبوعين معتبرة هذه المهلة "غير كافية".

وصرح رئيس منسقية المعارضة وحزب "تجمع القوى الديموقراطية" أحمدولد داده أن التحالف يفكر بـ"مقاطعة ناشطة" لافشال هذه الانتخابات "غير الشرعية والاحادية الجانب" التي ينظمها الحكم.

وأعلن عن مسيرة في نواكشوط في السادس من نوفمبر عشية اطلاق الحملة الانتخابية لمدة اسبوعين.

الا أن قسما اخر من المعارضة يعتبر "معتدلا" سيشارك في الانتخابات.

ومن بين اعضائه ثلاثة احزاب تشكل تنسيقية التحالف الوطني والمعاهدة من أجل التناوب السلمي التي تفاوضت وايدت اتفاقيات تأسيس اللجنة الانتخابية التي صادق عليها البرلمان. وترفع الاتفاقيات عدد مقاعد الجمعية الوطنية من 95 إلى 146 كما تعاقب الانقلابات العسكرية والرق الذي ما يزال يمارس في موريتانيا.

وسمحت هذه الاتفاقيات ايضا بادخال جرعة كبيرة من النظام النسبي ومنح مكانة هامة للنساء في الانتخابات التشريعية التي لو لم تكن مقاطعة من قسم كبير من المعارضة لكان من الممكن أن ينبثق عنها جمعية وطنية تمثل معظم اطياف المجتمع.

فضلا عن ذلك قررت الحكومة تحفيز الاحزاب على المشاركة في الانتخابات من خلال تقديم دعم مالي يتفاوت حجمه تبعا لنتائجها في الانتخابات البلدية.

وقد ترافق ايداع اللوائح بحراك للتعبير عن الاستياء من قبل مجموعات متفرعة عن احزاب قررت المشاركة في الانتخابات لانتقاد خيارها الذي يعتبر "متعارضا مع رغبة القاعدة".

وفي انتظار انطلاق الحملة انتشرت شائعات في نواكشوط حول تأجيل الانتخابات وفقا لطلب المعارضة. وأكدت وسائل اعلام أن اللجنة الانتخابية المستقلة ستكون عاجزة تقنيا عن تحضير بطاقات الناخبين قبل 23 نوفمبر.